المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسون
إحاطة لمجلس الأمن
21أيار/مايو 2025

السيد الرئيس (اليونان، وزير الخارجية جورجوس جيرابيتريتيس)

1. أقدّم هذه الإحاطة اليوم من دمشق، حيث يسود جو من التفاؤل الحذر وتطلّع إلى التجديد، في ظل تحركات دولية بعيدة المدى بشأن سوريا.

2. في تطور هام لقي ترحيبًا واسعًا في جميع أنحاء سوريا، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأسبوع الماضي من الرياض عن قراره بإنهاء العقوبات المفروضة على سوريا. كما أعلن الاتحاد الأوروبي أمس عن رفع عقوباته الاقتصادية، وكانت المملكة المتحدة قد ألغت نظام عقوباتها الشهر الماضي. لطالما دعوت إلى خطوات جريئة في ملف العقوبات، كما فعل الملايين من السوريين داخل البلاد وخارجها، وأرحب بحرارة بهذه الخطوات الدولية.

3. كما أرحب بحرارة بالدعم الذي قدمته دول إقليمية لسوريا وشعبها، ولا سيما السعودية وتركيا وقطر وشركاء رئيسيين آخرين. ويشمل هذا الدعم ليس فقط مبادرات لتخفيف العقوبات، بل أيضاً لمعالجة التزامات سوريا المعلقة تجاه المؤسسات المالية الدولية، ودعم دفع رواتب القطاع العام، وضمان توفير الموارد الحيوية في مجال الطاقة.

السيد الرئيس،

4. هذه تطورات تاريخية تحمل إمكانات كبيرة لتحسين ظروف المعيشة في جميع أنحاء البلاد، ودعم الانتقال السياسي في سوريا. كما تمنح الشعب السوري فرصة للتعامل مع إرث من سوء الحكم والنزاع والانتهاكات والفقر.

5. سنواصل متابعة ودعم خطوات رفع العقوبات. ومع ذلك، نعلم أن سوريا تواجه تحديات هيكلية كبيرة، حيث دُمّرت بنيتها الاقتصادية على مدى أكثر من عقد من الحرب والصراع، إلى جانب عوامل أخرى مزعزعة للاستقرار. إن إنعاش الاقتصاد المنهار سيتطلب من السلطات المؤقتة اتخاذ إجراءات مستدامة تشمل الإصلاح الاقتصادي الشامل ومعايير الحوكمة في النظام المالي، وسيحتاج ذلك إلى دعم دولي.

السيد الرئيس،

6. تابعت المراسيم التي أصدرتها السلطات المؤقتة الأسبوع الماضي، والتي أعلنت عن إنشاء مؤسستين أساسيتين طال انتظارهما، هما: "اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية" و"اللجنة الوطنية للمفقودين". وقد تم تعيين رئيسين لهاتين اللجنتين، ومنحهما مهلة 30 يومًا لتشكيل فرقهم ووضع أنظمة داخلية.

7. إن إنشاء لجنة مخصصة للمفقودين يدل على مركزية هذه القضية في التجربة الوطنية السورية، وهي قضية أثّرت على كل بيت تقريبًا، كما سمعنا مرارًا من السوريين. ونأمل أن تتعاون هذه اللجنة، في خطواتها القادمة، مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، والمجتمع المدني السوري، والأهم من ذلك، مع جمعيات الضحايا والناجين الذين قدموا مقترحات ملموسة لإشراكهم في هذه العملية.

8. كما يشكل إنشاء لجنة للعدالة الانتقالية خطوة أساسية أخرى في مسار تعافي سوريا من النزاع، واستعادة حق السوريين في الحقيقة والعدالة وجبر الضرر. ونأمل أن تعتمد اللجنة نهجًا شاملًا يركز على الضحايا، ويكون متضمّنًا لكافة الأطراف، ومتوافقًا مع إعلان الدستور والمعايير الدولية.

9. أقدّر انفتاح ممثلي السلطات المؤقتة واستعدادهم للتعاون معنا في هذه القضايا. وأشير إلى الاجتماعات البنّاءة الأخيرة التي عقدتها نائبتي، نجاة رشدي، مع عدد من أعضاء الحكومة، والتي وفرت فرصة مهمة لاستكشاف مجالات جديدة للتعاون.

السيد الرئيس،

10. لقد تابعت ولا أزال أتابع عن كثب المخاوف التي أعربت عنها العديد من النساء السوريات بشأن عدد من التحديات. وفي هذا السياق، يسعدني أن أبلغكم أن "المجلس الاستشاري النسائي السوري" تمكن لأول مرة منذ تأسيسه عام 2016 من عقد اجتماع له داخل سوريا، في دمشق. حيث التقت العضوات بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وعضو في المجلس الأعلى للإفتاء، بالإضافة إلى نظيرات سوريات وممثلين دبلوماسيين.

11. تواصل عضوات الهيئة، والنساء السوريات بشكل أوسع، التأكيد على أهمية مشاركتهن السياسية، وتذكير الأطراف الفاعلة بدورهن الفريد في مراقبة الوضع على الأرض، والتعبير عن استعدادهن لتقديم النصح الحكيم للسلطات المؤقتة. وخلال هذه اللقاءات، سعت عضوات الهيئة إلى استيضاح الاستراتيجية الوزارية، بما في ذلك دور المجتمع المدني، والحصول على ضمانات تؤكد أن مشاركة النساء السياسية ستُضمن فعلًا.

السيد الرئيس،

12. وفقًا للإعلان الدستوري، فإن الخطوة التالية الأساسية في مسار الانتقال السياسي في سوريا تتمثل في تشكيل "اللجنة العليا" المسؤولة عن اختيار أعضاء "مجلس الشعب الجديد"، وهي عملية تشمل انتخاب ثلثي الأعضاء.

13. وستتولى هذه الهيئة التشريعية الانتقالية مسؤولية العمل على أجندة إصلاح تشريعي عاجلة، وهي خطوة محورية لإعادة بناء التوافق السياسي في سوريا، ومؤسسات الدولة، ووضع الأطر الضرورية للاقتصاد والعدالة، والأحزاب السياسية، والانتخابات وغيرها.

14. ناقشت مع السلطات المؤقتة ضرورة بذل جهود حقيقية لضمان الشمولية والشفافية والانفتاح – وهي عناصر ضرورية لضمان أن يُنظر إلى مجلس الشعب على أنه يمثل وحدة وتنوع الشعب. وقد شاركت السلطات بأفكار ملموسة بهذا الشأن، ونتطلع إلى توسيع هذا التعاون والدعم.

15. لا يزال السوريون يتطلعون إلى عملية دستورية مستقبلية، يجب أن تشمل جميع المكونات الاجتماعية والسياسية لصياغة عقد اجتماعي جديد، وتهيئة الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، كما دعا إليها السيد الشرع منذ البداية.

لكن، السيد الرئيس،

16. لا تزال هناك تحديات آنية تتعلق بالحماية وبناء الثقة والمشاركة، يجب مواجهتها بشكل مباشر.

17. في هذا السياق، وقعت نكسات خطيرة في أواخر نيسان/أبريل، عندما تصاعدت التوترات بشكل دراماتيكي في مناطق ذات أغلبية درزية في ضواحي دمشق، ثم على أطراف محافظة السويداء، وذلك على خلفية تصعيد في التحريض الطائفي. وقد أثارت أعمال العنف الذعر بين السكان، وأدت إلى سقوط عشرات الضحايا من المدنيين، والفصائل المسلحة الدرزية، وعناصر من الأجهزة الأمنية، مع ورود تقارير عن إطلاق قذائف هاون وأسلحة ثقيلة على مدينة السويداء. وانخفضت حدة الاشتباكات لاحقًا بعد التوصل إلى اتفاقات بين السلطات المؤقتة وممثلي الطائفة الدرزية، لكن التوترات لا تزال قائمة، مع ورود تقارير عن هجمات صاروخية جديدة على السويداء الليلة الماضية.

السيد الرئيس،

18. يجب أن تستمر الجهود السورية الداخلية لاحتواء التوترات والحفاظ على الأمن والاستقرار المشتركين. وأرحب ببيان الرئيس المؤقت، السيد الشرع، في 2 أيار/مايو، والذي أكد فيه على أولوية "الحوار والتعاون في إطار الوحدة الوطنية". لكنني يجب أن أضيف أني ما زلت قلقًا من احتمالية اندلاع عنف جديد، ومن الأثر السلبي الذي تتركه مثل هذه التطورات على الثقة.

19. زارت نائبتي، السيدة رشدي، مدينة السويداء بعد الاشتباكات، والتقت بمحافظ السويداء ومجموعات مختلفة، بما في ذلك شيوخ دروز، وقادة دينيين مسيحيين ومسلمين، وزعماء قبائل بدوية، وقادة فصائل مسلحة، وممثلين عن المجتمع المدني. وقد أعربت عن تقديرها للمناقشات الصريحة والجوهرية حول مختلف التحديات، بما في ذلك تلك التي تواجه

آلاف الطلبة الدروز من أبناء السويداء الذين تعرّضوا لهجمات في السكن الجامعي بعدد من المدن، ما أجبر الكثير منهم على ترك دراستهم والعودة إلى السويداء. وتم طرح مخاوف مشابهة تتعلق بطلبة علويين في المناطق الساحلية تركوا مقاعد الدراسة بسبب التهديدات الأمنية المستمرة.

20. أود أن أعرب أيضاً عن قلقي الشديد إزاء الغارات الجوية الإسرائيلية المتجددة على سوريا خلال فترة التقرير، بما في ذلك خلال أحداث العنف في المناطق ذات الغالبية الدرزية وقرب القصر الرئاسي. مثل هذه الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف. يجب احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. هناك فرص دبلوماسية واضحة، ويجب إعطاؤها الأولوية.

21. في الوقت نفسه، ، السيد الرئيس، جاء العنف غير المقبول والتحريض على التوترات الطائفية في المناطق الدرزية على خلفية الحوادث الخطيرة التي وقعت في المناطق الساحلية في شهر مارس. ولا تزال الأوضاع هناك هشة. وتواصل لجنة تقصي الحقائق التحقيق في الحوادث منذ السادس من مارس. وقد التقت نائبة المبعوث الخاص، نجات رشدي، بأعضاء اللجنة خلال زيارتها إلى الساحل، حيث أُطلعت على الجهود الجارية لجمع الشهادات. كما التقت بممثلين عن المكون العلوي ومجموعات من المجتمع المدني، الذين أعربوا عن قلقهم العميق إزاء الأوضاع الأمنية والمعيشية، مشيرين إلى التأثير الكبير على النساء في ظل هذه الظروف. وأكد المتحدثون على الحاجة الماسة لمعالجة الاستقطاب المتزايد وتعزيز الفهم المتبادل بين مختلف المكونات. وكما أشار الرئيس المؤقت الشرع في خطابه الأخير: التعايش هو جزء من تراث سوريا وتاريخها، ويجب الحفاظ عليه مهما كلف الأمر. إن الجهود الرامية إلى مكافحة خطاب الكراهية – وتعزيز حرية الإعلام بشكل عام – ضرورية في هذا السياق.

22. هناك حاجة واضحة إلى اتخاذ خطوات إضافية في إصلاح قطاع الأمن – إلى جانب إجراءات لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وكما ذكّرت مجلس الأمن عدة مرات، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن القضية الأساسية المتمثلة في المقاتلين الأجانب. وآمل في نهاية المطاف أن تساهم هذه الخطوات في تحقيق النوايا الحسنة الرامية لضمان عدم حيازة الأسلحة خارج سيطرة الدولة، وأُشير إلى دعوة وزير الدفاع الانتقالي للفصائل المسلحة التي لم تندمج بعد مع الأجهزة الأمنية للقيام بذلك قبل 28 مايو. كما أعرب عن قلقي إزاء التقارير المتعلقة بهجمات حديثة نفذتها مجموعات مجهولة على قاعدة حميميم الجوية.

السيد الرئيس

23. كما يقلقني تصاعد هجمات تنظيم داعش في مناطق متعددة خلال الأسابيع الأخيرة، مع مؤشرات على عمليات أكثر تنسيقاً تشمل العبوات الناسفة والأسلحة متوسطة المدى.

السيد الرئيس،

24. فيما يخص الشمال الشرقي، لا تزال اتفاقية 10 مارس تمثل فرصة تاريخية لحل إحدى القضايا العالقة الرئيسية في هذا الصراع. ونواصل تعميق مشاركتنا دعماً لهذا المسار، الذي يُعد نجاحه أمراً حاسماً لإنجاح عملية الانتقال السياسي.

25. لقد شهدنا توترات وعنفاً مقلقين حول سد تشرين، في أواخر أبريل ثم مرة أخرى هذا الأسبوع. كما لاحظنا فترات طويلة من التهدئة، مع استمرار الطرفين في الحوار عبر اجتماعات اللجان.

26. يجب أن يتقدم هذا المسار إلى الأمام. ستكون هناك حاجة إلى تنازلات من الجانبين، والتقدم في جميع الجوانب الرئيسية للاتفاق يمثل أولوية من أجل استقرار سوريا والمنطقة، ولإعادة تأكيد سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ولنجاح عملية الانتقال السياسي الشاملة.

السيد الرئيس،

27. إن التحديات التي تواجه سوريا هائلة، ولم يتم تجاوز الأخطار الحقيقية لاندلاع صراع جديد أو تفكك أعمق بعد. ومع ذلك، استمد الشعب السوري الأمل من القرارات التي اتُخذت الأسبوع الماضي برفع العقوبات، والتي تمنحه فرصة

أفضل من أي وقت مضى للنجاح رغم الصعوبات الجسيمة. يتطلع السوريون إلى السلطات المؤقتة لاغتنام هذه اللحظة والدفع نحو انتقال شامل بالكامل يتماشى مع مبادئ قرار مجلس الأمن 2254، كما يتطلعون إلينا جميعاً للقيام بدورنا كشركاء حقيقيين في الدعم. والأمم المتحدة ملتزمة تماماً بأداء دورها الكامل في هذا الصدد.

شكراً، السيد الرئيس.